

Distr.: General
14 September 2000

الجمعية العامة



Original: Arabic/English/Russian

الدورة الخامسة والخمسون

البند ٧٠ من جدول الأعمال

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية

في منطقة الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام*

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٢-١	مقدمة
٢	٤-٣	ملاحظات
٤		الردود الواردة من الحكومات
٤		الاتحاد الروسي
٥		قطر
٦		مصر

* بما أن هذا التقرير يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ (NPT/CONF.2000/28) (الجزءان الأول والثاني)) فإن إعداده بصفة نهائية ظل متوقفا على توافر تلك الوثيقة بجميع اللغات الرسمية.

أولا - مقدمة

١ - يؤكد المؤتمر من جديد أهمية القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها ويسلم بأن القرار ما زال صالحا إلى أن تتحقق غاياته وأهدافه. والقرار الذي شاركت في تقديمه الدول الوديعه (الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية) يشكل عنصرا أساسيا من نتائج مؤتمر عام ١٩٩٥ ومن الأساس الذي مُدَّت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بمقتضاه، دون تصويت في عام ١٩٩٥، إلى أجل غير مسمى.

٢ - ويؤكد المؤتمر من جديد تأييده لغايات وأهداف عملية السلام في الشرق الأوسط ويعترف بأن الجهود التي تبذل في هذا المضمار، إضافة إلى جهود أخرى، تساهم، في جملة أمور، في إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية ومن غيرها من أسلحة التدمير الشامل.

٣ - ويشير المؤتمر إلى أنه في الفقرة ٤ من منطوق القرار المتعلق بالشرق الأوسط المعتمد في عام ١٩٩٥ "يطلب إلى دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، جميعها دون استثناء، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن تخضع مرافقها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية". ولاحظ المؤتمر بهذا الصدد أن التقرير الذي أعدته الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط^(٣) يذكر أن العديد من الدول انضمت إلى المعاهدة وبهذه الانضمامات أصبح جميع دول منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرحب المؤتمر

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الفقرة ١٠ من قرارها ٥١/٥٤ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أن يواصل السعي إلى إجراء مشاورات مع دول منطقة الشرق الأوسط والدول المعنية الأخرى، وفقا للفقرة ٧ من القرار ٣٠/٤٦ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، واضعا في اعتباره تطور الحالة في المنطقة، وأن يلتزم آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقريره^(١) أو غير ذلك من التدابير ذات الصلة، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. كما طلبت الجمعية في الفقرة ١١ من القرار نفسه إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك الطلب.

٢ - وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠، وجّه الأمين العام مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء يوجّه فيها النظر إلى الفقرة ١٠ من القرار ٥١/٥٤ ويطلب آراء الدول الأعضاء بشأن المسألة. ووردت ردود من الاتحاد الروسي وقطر ومصر، وقد استُنسخ نص الردود في الفرع الثالث أدناه. وستصدر أي ردود إضافية من الدول الأعضاء كإضافات لهذا التقرير.

ثانيا - ملاحظات

٣ - يلاحظ الأمين العام أن مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية قد حظيت باهتمام متزايد في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. وورد في الوثيقة الختامية^(٢) للمؤتمر، التي اعتمدت بتوافق الآراء التدابير المتعلقة بالشرق الأوسط، لا سيما تنفيذ قرار مؤتمر عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وهي كما يلي:

الجمعية العامة قد اتخذت، دون تصويت، للسنة العشرين على التوالي، قرارا يقترح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

٦ - ويدعو المؤتمر جميع الدول، ولا سيما دول الشرق الأوسط، إلى إعادة تأكيد تأييدها للهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ومن سائر أسلحة التدمير الشامل يمكن التحقق منها على نحو فعال أو أن تعلن عن تأييدها لذلك الهدف وأن تبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بإعلانات التأييد التي تصدرها وأن تتخذ خطوات عملية صوب ذلك الهدف.

٧ - ويطلب المؤتمر إلى جميع الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، ودول الشرق الأوسط وغيرها من الدول المهتمة، أن تقدم تقارير من خلال الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى رئيس مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥، وكذلك إلى رئيس اجتماعات اللجنة التحضيرية التي ستعقد قبل ذلك المؤتمر، بشأن الخطوات التي اتخذتها لتعزيز تحقيق إنشاء منطقة من هذا القبيل وتحقيق غايات وأهداف قرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. ويطلب المؤتمر أن تقوم الأمانة العامة بإعداد مجموعة من التقارير على سبيل التحضير للنظر في هذه المسائل في اجتماعات اللجنة التحضيرية ومؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥.

٨ - ويطلب المؤتمر من رئيس مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ أن يجيل الوثيقة الختامية للمؤتمر، بما فيها استنتاجات المؤتمر وتوصياته إلى حكومات جميع

بانضمام هذه الدول ويؤكد مجددا أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع جميع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشاملة في تحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط.

٤ - ويلاحظ المؤتمر الشرط المنصوص عليه في المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن تقوم الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في المعاهدة بعقد اتفاقات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية استيفاء منها لشروط النظام الأساسي للوكالة. وفي هذا الخصوص، يلاحظ المؤتمر من الفقرة ٤٤ من استعراض المادة الثالثة من أن تسع دول أطراف في المنطقة لم تقم بعد بإبرام اتفاقات ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويدعو تلك الدول إلى التفاوض على عقد تلك الاتفاقات والعمل على إنفاذها في أقرب وقت ممكن. ويرحب المؤتمر بإبرام بروتوكول إضافي من جانب الأردن ويدعو سائر الدول في الشرق الأوسط، سواء كانت أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار أم لا، إلى الاشتراك في نظام الضمانات المعزز للوكالة.

٥ - ويلاحظ المؤتمر اعتماد هيئة نزع السلاح، بالإجماع، في دورتها المعقودة في عام ١٩٩٩، للمبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يجري التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية^(٤). ويلاحظ المؤتمر أن هيئة نزع السلاح قد شجعت في دورتها تلك على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وكذلك إقامة مناطق خالية من جميع أسلحة التدمير الشامل. ويلاحظ المؤتمر أن

٤ - وتؤكد الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ من جديد التأييد الواسع النطاق لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويشير الأمين العام إلى أنه في اجتماع الفريق التوجيهي المتعدد الأطراف الذي عُقد في شباط/فبراير ٢٠٠٠، أكد وزراء الخارجية المشاركون على أهمية التوصل إلى جدول أعمال شامل متفق عليه للفريق العامل المتعدد الأطراف المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي. وفي هذا السياق، يعتقد أن الفريق العامل في إمكانه الاضطلاع بدور مفيد بوصفه منتدى لمناقشة مجموعة كبيرة من تدابير تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة، ويعرب عن أمله في أن تكثف الأطراف بالمنطقة والدول الأخرى المعنية من جهودها حتى يمكن أن تبدأ الأنشطة الرسمية للفريق العامل في أقرب وقت ممكن. ويؤكد الأمين العام مجددا استعداد الأمم المتحدة باستمرار لتقديم أي مساعدة في هذا الصدد يُعتقد أنها مفيدة.

ثالثا الردود الواردة من الحكومات الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - يعد الاتحاد الروسي من المؤيدين تأييدا مبدئيا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ وكنا أول من طرح الفكرة في عام ١٩٥٨. ويتمشى إنشاء مثل هذه المنطقة مع المصالح الوطنية لدول المنطقة في الأجل الطويل وستكون بمثابة خطوة هامة نحو تعزيز السلام والأمن الدوليين وتحقيق هدف نزع السلاح النووي كما أُعلن في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

الدول، بما فيها الدول الأطراف التي لم تتمكن من حضور المؤتمر، وإلى الدول التي ليست أطرافا في المعاهدة.

٩ - والمؤتمر إذ يشير إلى الفقرة ٦ من قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، يكرر تأكيد نداءه إلى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تمد يد التعاون وتبذل قصاراها بغية كفالة قيام الأطراف في منطقة الشرق الأوسط في أقرب وقت بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة التدمير الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط. ويلاحظ المؤتمر البيان الصادر عن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الذي أكدت فيه من جديد التزامها بقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

١٠ - والمؤتمر إذ يضع نصب عينيه أهمية الامتثال الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يحيط علما ببيان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ والذي مفاده أن الوكالة منذ توقّف عمليات التفتيش التي كانت تقوم بها في العراق في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ليست في وضع يسمح لها بتوفير أي تأكيد لامتثال العراق لالتزاماته. بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). ويلاحظ المؤتمر كذلك أن الوكالة أجرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ عملية تفتيش. بموجب اتفاق الضمانات الخاص بالعراق. وتمكن خلاله المفتشون من التحقق من وجود المواد النووية الخاضعة للضمانات (يورانيوم منخفض الإثراء ويورانيوم طبيعي ويورانيوم مستنفد). ويؤكد المؤتمر مجددا أهمية تعاون العراق تعاوننا كاملا مع الوكالة وامتثاله لالتزاماته.

بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي، ودعوة الأطراف الإقليمية إلى تكثيف جهودها للتوصل، بمساعدة المشاركين في رعاية الفريق، إلى اتفاقات ملائمة واستئناف الأنشطة الرسمية في إطار الفريق. والاتحاد الروسي، باعتباره مشاركا في رعاية الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي وأحد المشاركين الرئيسيين في تأسيسه، مهتم بشدة بتنفيذ توصيات اجتماع موسكو للفريق التوجيهي.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠]

١ - إن الجهات المختصة بدولة قطر (وزارة الدفاع) تفيد بأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقرير الأمين العام (A/45/435) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ والمعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط" هي على النحو التالي:

(أ) عدم حيازة دول المنطقة للأسلحة النووية؛

(ب) عدم وضع أية دولة لأسلحة نووية في نطاق المساحة الجغرافية للمنطقة؛

(ج) عدم استخدام أو عدم التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد أهداف تقع داخل المنطقة.

٢ - علما بأن وزارة الدفاع (القيادة العامة) تؤيد مثل هذه التدابير التي تضمن عدم انتشار الأسلحة النووية في المنطقة، ولا توجد لديها ملاحظات أخرى.

٢ - ونحن على اقتناع بأن تحقيق فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ستكون ممكنة فقط عندما تصبح جميع بلدان المنطقة دون استثناء أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكما هو معروف، فإن إسرائيل هي حاليا الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي ضوء هذه الحقيقة، أيد الاتحاد السوفيتي بقوة النداء الذي وجهه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ إلى بلدان المنطقة المعنية للانضمام إلى المعاهدة وأن تخضع أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونعتقد أن هذا سيكون خطوة عملية هامة نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٣ - وفي نفس الوقت، فإن الخلافات في الرأي بشأن فكرة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وشكله الآخر الموسع وهو المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل، يمكن فقط تسويتها أساسا على مستوى متعدد الأطراف، مع الضمانات المناسبة من الدول النووية. ونرى أنه ينبغي تنظيم مناقشة بشأن ملامح المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بما في ذلك مسألة مراقبة فعالية نظامها، على أساس مقبول بالنسبة لجميع الأطراف المعنية وينبغي أن تشمل على مشاركة الأمم المتحدة.

٤ - ويمكن أن يكون أفضل محفل لهذا الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي. ونحن نواصل بحثنا عن سبل إدراج المشاكل ذات الصلة في جدول أعمال رسمي وفتح الطريق المسدود في أعمال الفريق ككل. وأكد اجتماع الفريق التوجيهي في موسكو في شباط/فبراير ٢٠٠٠ أهمية وضع جدول أعمال شامل متفق عليه للفريق العامل المعني

مصر

[الأصل: بالانكليزية]

[٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠]

١ - إن التزام مصر بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية هو التزام لا تشوبه شائبة. فقد أُدرج البند المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط" لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ بناء على طلب جمهورية إيران الإسلامية ومصر. ومنذ ذلك التاريخ، تتخذ الجمعية العامة قراراً في هذا الشأن، ويُتخذ هذا القرار بتوافق الآراء منذ عام ١٩٨٠. وواصلت مصر على مدى الأعوام القيام بدور رائد في تعزيز الهدف الرامي إلى تخليص الشرق الأوسط من التهديد الذي تفرضه الأسلحة النووية.

٢ - ومصر، بصفتها دولة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وموقعة على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، أظهرت بوضوح وبلا لبس رفضها للخيار النووي الذي ترى أنه يمثل تهديداً للسلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. واليوم، تلاحظ مصر أن جميع الدول الموجودة في الشرق الأوسط قد أصبحت أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باستثناء إسرائيل، التي تصر مع الأسف على تجاهل النداءات المتكررة للانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتطيل بذلك أمد الخلل الخطير القائم في المنطقة.

٣ - وتعتبر الأهمية التي أوليت خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط شهادة أخرى على التزام المجتمع الدولي بإنشاء مثل هذه المنطقة في المنطقة الإقليمية. واعتمد مؤتمر الاستعراض

عام ٢٠٠٠، علاوة على القرار بشأن الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، بالإجماع في وثيقته النهائية إعادة تأكيد لأهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تُخضع جميع مرافقها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفيما يلي نصها^(٥):

"ويشير المؤتمر إلى أنه في الفقرة ٤ من منطوق القرار المتعلق بالشرق الأوسط المعتمد في عام ١٩٩٥ يُطلب إلى دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، جميعها دون استثناء، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن تُخضع مرافقها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية". ويلاحظ المؤتمر في هذا الصدد أن التقرير الذي أعدته الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط^(٦) يذكر أن العديد من الدول انضمت إلى المعاهدة وبهذه الانضمامات أصبح جميع دول منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرحب المؤتمر بانضمام هذه الدول ويؤكد مجدداً أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع جميع مرافقها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشاملة في تحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط".

٤ - وتدرك مصر أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمثل مهمة صعبة. وفي الواقع فإن كل منطقة في العالم لها خصائصها، ويجب إنشاء كل منطقة على نحو يتلاءم مع تلك الخصائص. لكن مصر لا تشارك في الرأي القائل بأن إقامة سلام على نطاق كامل في المنطقة وعلاقات سياسية واقتصادية متطورة تماماً بين جميع الدول في

السياسية للجلوس سويا وبدء المفاوضات. والنظر إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية على أنه ليس إلا مجرد القيام "بوضع ختم لإقرار السلام الدائم" يتنافى مع رؤية مصر في هذا الصدد. فإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هو بذاته، وفي حد ذاته، تدبير هام لبناء الثقة وعمل من أعمال المصالحة السياسية. وعلاوة على ذلك، فإن التذرع بأنه ينبغي إقامة علاقات سلمية كاملة قبل البدء في إجراء محادثات بشأن هذه المنطقة، مع الإصرار في الوقت نفسه على الاحتفاظ بالخيار النووي، هما من الواضح حجتان تستبعد كل منهما الأخرى ومتناقضتان. وفي منطقة متفجرة كمنطقة الشرق الأوسط، لا يمكن تحقيق سلام راسخ ودائم طالما يواصل التهديد النووي تحليقه على المنطقة.

٧ - وستواصل مصر السعي لتحقيق الهدف المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن، وستواصل في هذا السياق التماس الدعم من الدول الموجودة في المنطقة وخارجها. وعلاوة على ذلك، ستواصل مصر مساعيها لتحقيق أهداف إنشاء مثل هذه المنطقة استنادا إلى نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. وستواصل مبادراتها التي أطلقتها في نيسان/أبريل ١٩٩٠ بإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط. وستواصل، في بذلها لمساعيها، التماس دعم من المجتمع الدولي ومن كل من التزموا بتخليص العالم من التهديد الذي تفرضه الأسلحة النووية، على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

الحواشي

(١) A/45/435.

(٢) NPT/CONF.2000/28 (الجزآن الأول والثاني).

المنطقة يعد شرطاً مسبقاً للبدء في إجراء مفاوضات بشأن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية. ولو كانت هذه الحجة صحيحة لاستحال على الإطلاق التفاوض بشأن معاهدة ثلاثيولكو ومعاهدة بليندا. ورغم أن الصراعات ما زالت تنشب مع الأسف في مناطق مختلفة من أفريقيا حتى يومنا هذا، فلم يجر التذرع بهذه الصراعات كأسباب تحول دون إجراء مفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وترى مصر أن التجربة أظهرت أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق التوتر والصراع يسهم بحق في تقليل التوترات ومنع الصراعات وإقامة علاقات سلمية وقائمة على التعاون المتبادل.

٥ - إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أي منطقة في العالم يحتم وجود التزام إقليمي بهذا الهدف. ومما لا شك فيه أن هذا الالتزام قائم في الشرق الأوسط، كما يشهد على ذلك قيام الجمعية العامة كل سنة باتخاذ قرار بتوافق الآراء بهذا الشأن، وقيام هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة مؤخرا في دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٩ باعتماد مبادئ توجيهية، بتوافق الآراء، بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بجمرية بين دول المنطقة المعنية. وفي هذا الصدد، تلاحظ مصر مع الارتياح أنه يسود اتفاق بشأن ضرورة تشجيع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ومن جميع أسلحة الدمار الشامل. وترى مصر أنه لا غنى عن تحويل هذه الالتزامات إلى إجراءات ملموسة لكي يكون لها تأثير حاسم وإيجابي على عملية السلام في الشرق الأوسط.

٦ - إن جعل إجراء مفاوضات بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية مشروطا بقائمة آخذة في التزايد من الشروط المسبقة هو وصفة مؤكدة للفشل. وترى مصر أن الشرط المسبق الوحيد لإجراء مفاوضات بشأن البدء في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية هو التحلي بالإرادة

.NPT/CONF.2000/7 (٣)

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٤٢ (A/54/42)، المرفق الأول، الفرع جيم.

(٥) NPT/CONF.2000/28 (الجزآن الأول والثاني)، الفقرة ٣/١٦.

.NPT/CONF.2000/7 (٦)
